



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم
المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food and
Agriculture
Organization
of the
United Nations

Organisation des
Nations Unies
pour
l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones Unidas
para la
Alimentación y la
Agricultura

لجنة مصايد الأسماك

الدورة الثلاثون

روما إيطاليا، 9-13 يوليو/تموز 2012

التقدم المحرز في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة، بما
في ذلك خطط العمل والاستراتيجيات، والمسائل الأخرى

الموجز

تقدم هذه الوثيقة موجزاً للأنشطة التي اضطلعت بها البلدان الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) وأجهزة
المصايد الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والأمانة، بهدف دعم تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة
عن المنظمة في عام 1995 وصكوكها ذات الصلة منذ آخر تقرير رُفِع إلى لجنة مصايد الأسماك في المنظمة في عام
2011. وهذا هو ثامن تقرير من هذا القبيل يُعد للجنة. ويتناول التقرير الإجراءات المتخذة من جانب المنظمة
للنهوض بتنفيذ المدونة واستعراض الأنشطة والتطبيقات الخاصة بالمدونة على الصعيد الوطني، وبحث أنشطة أجهزة
المصايد الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، وينظر في دور برنامج الشراكات العالمية بشأن الصيد الرشيد (فيشكود).
وتبين النقاط الواردة أدناه الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة.

يرجى من اللجنة:

- أن تعطي توجيهاً بشأن كيفية الاستمرار في توسيع عملية تنفيذ المدونة وتعميقها؛
- أن تشجع البلدان الأعضاء على الرد على استبيانات التقارير اللاحقة؛
- أن تسدي المشورة، مع مراعاة ما جاء في الفقرتين 62 و63، بشأن ما إذا كان ينبغي الاستمرار في تحسين نظام

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحد من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة
المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت
على العنوان التالي: www.fao.org

- الإبلاغ الإلكتروني من أجل الدورة المقبلة للجنة مصايد الأسماك؛
- أن تسدي المشورة، مع مراعاة ما جاء في الفقرة 64، بشأن ما إذا كان ينبغي توسيع نظام الإبلاغ الإلكتروني ليشمل أجهزة المصايد الإقليمية والمنظمات غير الحكومية في الدورة المقبلة للجنة مصايد الأسماك؛
 - أن تلاحظ أن النقاط المرجعية المستهدفة المتعلقة بالأرصدة قد تم الاقتراب منها أو تجاوزها في كثير من الأحيان مما أدى إلى استغلال كامل للأرصدة أو الإفراط في استغلالها؛
 - أن تلاحظ عدم وجود نظم رسمية للرصد وعدم تنفيذ تدابير الإدارة الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من المصيد العرضي والمصيد المرتجع في الكثير من الأحيان رغم الاعتراف الواسع بتلك المشكلة؛
 - أن تلاحظ أنه يتعيّن تعزيز السياسة الوطنية والأطر القانونية والمؤسسية، خاصة ما يتصل منها بتنمية تربية الأحياء المائية؛
 - أن تلاحظ التقدم المحرز بشأن السلامة البحرية في قطاع مصايد الأسماك، وأن ترحب بالخطوات التوجيهية للتنفيذ المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية، وأن توصي بالإسراع بنشر هذه الوثيقة.

المقدمة

1 - تنص المادة 4 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن المنظمة في عام 1995، من بين جملة أمور أخرى، على أن تقدّم المنظمة إلى لجنة مصايد الأسماك تقريراً عن تنفيذ المدونة. وهذا التقرير هو ثامن تقرير تعده الأمانة للجنة مصايد الأسماك. وقد جاءت المعلومات الواردة في التقرير من الأعضاء والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية والأمانة. وجرت عملية مقارنة وتحليل المعلومات على أساس استبيانات التقييم الذاتي المقدمة إلى المنظمة. وأعدت نسخة إلكترونية من الاستبيان للأعضاء وقُدّمت الردود لأول مرة باستخدام هذا الأسلوب. ويمكن الاطلاع على موجز إحصائي لردود الأعضاء متضمناً كل الجداول المشار إليها في هذه الوثيقة، في موقع لجنة مصايد الأسماك على شبكة الإنترنت¹ وكذلك في اللجنة لقراءته بالاقتران مع هذه الوثيقة.

2 - وفيما يتعلق بتقرير عام 2012، قام 56 عضواً² (29 في المائة من جميع أعضاء المنظمة)³ بالرد على الاستبيان مقابل ردود (قُدّمت قبل الموعد النهائي) من 69 بلداً عضواً في عام 2011. وعلاوة على ذلك فقد ردّ 15 جهازاً من

¹ [HTTP://WWW.FAO.ORG/COFI/COFI2012/64143](http://www.fao.org/cofi/cofi2012/64143)

² أرسل الاستبيان إلى البلدان الأعضاء في المنظمة في 21 سبتمبر/أيلول 2011. وأرسلت طلبات المتابعة في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، و28 نوفمبر/تشرين الثاني 2011. وأغلق باب قبول الردود في 15 ديسمبر/كانون الأول 2011، ولكن تم قبول إدراج الاستبيانات في التحليل حتى 19 يناير/كانون الثاني 2012. وقُدّمت 56 بلداً استبيانات قبل 19 يناير/كانون الثاني 2012. ووردت بعد هذا التاريخ استبيانات من الهند وإسرائيل واليونان. ولم يتسن إدراج المعلومات التي تضمنتها هذه الاستبيانات في هذا التحليل.

³ في هذا التقرير، يقصد بعبارة "الأعضاء" البلدان الأعضاء في المنظمة التي ردت على الاستبيان والتي أخذت ردودها في الاعتبار عند تجميع التقرير.

أجهزة المصايد الإقليمية⁴ (44 في المائة من الأجهزة التي أرسل إليها الاستبيان) على هذا التقرير مقابل 21 جهازاً من أجهزة المصايد الإقليمية في عام 2011. وإضافة إلى ذلك، وردت ردود من 4 منظمات غير حكومية (13 في المائة من المنظمات التي أرسل إليها الاستبيان) مقابل 11 منظمة غير حكومية في عام 2011.

3 - وكانت معدلات الردود من إقليمي أفريقيا وجنوب غرب المحيط الهادي هي الأدنى وانحدرت عن مستوياتها في عام 2011، ولم يتم الحصول من هذين الإقليمين سوى على ستة ردود وريدين على التوالي. وأما أقاليم المنظمة الأخرى التي انخفضت فيها معدلات الردود فهي أوروبا والشرق الأدنى بينما لم تتغير أو ازدادت معدلات الردود في الأقاليم الأخرى (الجدول 2).

الإجراءات المتخذة من المنظمة للنهوض بتنفيذ مدونة السلوك

4 - تدعم المنظمة تنفيذ المدونة بطرق شتى، بما في ذلك عن طريق أنشطة البرامج العادية والميدانية. ومنذ تقرير عام 2011، اضطلعت إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بأنشطة تهدف تحديداً إلى تشجيع وتعزيز التنفيذ.

5 - واضطلعت المنظمة بأنشطة واقترحت آليات لتحسين الوصول على الأجل الطويل إلى المعلومات الأساسية لدعم تنفيذ المدونة وتقاسم تلك المعلومات. وقامت المنظمة بوضع استبيان جديد تكميلي بشأن تربية الأحياء المائية من أجل تحسين تنفيذ المادة 9 من مدونة السلوك ومعدل الإبلاغ فيما يتعلق بقطاع تربية الأحياء المائية. وشملت هذه العملية تدريبات واختبارات على الوسيلة الجديدة في البلدان الرئيسية المعنية بتربية الأحياء المائية في مختلف الأقاليم، وساهم ذلك بالتالي في تحسين فهم المدونة وأهمية الإبلاغ. وصدرت في العامين 2010 و2011 خطوط توجيهية فنية متعلقة بنهج النظم الإيكولوجية في تربية الأحياء المائية، واستخدام الموارد السمكية البرية في تربية الأحياء المائية في المصايد الطبيعية، واستخدام الأسماك البرية كعلف في تربية الأحياء المائية، إلى جانب المناطق والمصايد المحمية البحرية. واضطلعت المنظمة أيضاً بأنشطة أخرى موجّهة لدعم تنفيذ المدونة، بما في ذلك تنظيم حلقات عمل إقليمية لتشجيع وتعميق فهم عناصر المدونة وتنفيذها، والاستمرار في إعداد خطوط توجيهية فنية، وترجمة الخطوط التوجيهية، ووضع خطط عمل وطنية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والمساهمة في أنشطة المدونة خارج المنظمة.

أنشطة وتطبيقات المدونة على الصعيد الوطني

⁴ أشار جهازان من أجهزة المصايد الإقليمية إلى أن الاستبيان لا صلة له بعملها، ورد 15 جهازاً من أجهزة المصايد الإقليمية بطريقة موضوعية. وقامت هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي باستيفاء الاستبيان ولكنها قدمته بعد الموعد النهائي وليس في الوقت الذي يسمح بإدراجه في التحليل.

لمحة عامة

6 - تحدّد المادة 2 من المدونة عشرة أهداف. وقد طُلب إلى الأعضاء تحديد ترتيب صلة تلك الأهداف بسياقاتها الوطنية (الجدول 3). واستمر إعطاء الأولوية العليا للهدفين (أ) و(ب)⁵ على غرار تقارير السنوات 2007 و2009 و2011. وحصل الهدفان (د) و(ي) على أدنى الدرجات من حيث اتصالهما بالسياقات الوطنية، واحتل الهدف الثاني المرتبة الأخيرة. وأما الهدف الذي احتل أدنى مرتبة في قائمة أولويات عام 2011، وهو الهدف (ح) المتمثل في تشجيع التجارة الرشيدة في الأسماك والمنتجات السمكية، فقد صعد إلى المرتبة الخامسة، كما تحسّنت درجات الهدف (هـ) الذي يرمي إلى تيسير وتشجيع التعاون الفني في صيانة الموارد السمكية ومصايد الأسماك وإدارتها وتنميتها، ليقفز من المرتبة السادسة ويحتل المركز الثالث.

7 - والمدونة مقسّمة إلى موضوعات تتناول ثمانية مجالات تقنية في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وقد طُلب من الأعضاء تحديد ترتيب أولويات هذه المجالات (الجدول 4). ولا تزال "إدارة مصايد الأسماك" و"تنمية الأحياء المائية" على رأس الأولويات، وهو ما يعبر عن النتائج التي تحققت منذ عام 2011. وعلى غرار السنتين 2009 و2011، ظلت "تنمية المصايد الداخلية" في ذيل الأولويات، وانحدر "دمج مصايد الأسماك في إدارة المناطق الساحلية ومناطق أحواض الأنهار" إلى المرتبة قبل الأخيرة، بانخفاض مرتبة واحدة عن عام 2011.

8 - وأشار 93 في المائة من البلدان الأعضاء إلى أن لديها سياسات لمصايد الأسماك، ومن هذه النسبة 59 في المائة متوافقة تماماً مع المدونة، و32 في المائة متوافقة جزئياً معها (الجدول 5). ومن بين العشرة في المائة غير المتوافقة مع المدونة على الإطلاق، أشارت نسبة 100 في المائة إلى أنها تعمل من أجل تحقيق التوافق على صعيد السياسات.

9 - وأشارت نسبة 56 في المائة و40 في المائة من البلدان الأعضاء إلى أن لديها تشريعات وطنية تتعلق بمصايد الأسماك وأن هذه التشريعات تتوافق كلياً أو جزئياً مع المدونة على التوالي (الجدول 6). ومن بين أربعة في المائة من البلدان الأعضاء التي أشارت إلى عدم التوافق الكامل مع المدونة، أشارت كل تلك النسبة إلى أن لديها خططاً لمواءمة تشريعاتها الوطنية وفقاً لذلك. وكان أكثر من 50 في المائة من الأعضاء قد قاموا بسن تشريعات أساسية بشأن مصايد الأسماك قبل عام 1995 (الجدول 7).

10 - وبالنسبة لبناء الوعي بالمدونة، ركزت الآليات الأكثر استخداماً على الاجتماعات وحلقات العمل والحلقات الدراسية ونشر وثائق المدونة وتوزيعها (الجدول 8).

⁵ الهدف (أ): أن ترسي مبادئ للصيد ولأنشطة الصيد الرشيد، مع مراعاة جميع ما يرتبط بها من الجوانب البيولوجية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية-البيئية والتجارية. والهدف (ب): أن ترسي مبادئ ومعايير لإعداد وتنفيذ سياسات لصون الموارد السمكية ومصايد الأسماك وإدارتها وتنميتها بطريقة رشيدة. والهدف (د): أن تكون مرشداً يمكن استخدامه على النحو المناسب في صياغة وتنفيذ الاتفاقات الدولية وغيرها من الصكوك القانونية. والهدف (ي): أن تضع معايير السلوك لجميع المشتغلين بقطاع مصايد الأسماك.

إدارة مصايد الأسماك

11 - ومن الجدير بالذكر استمرار انخفاض نسبة البلدان التي أشارت إلى عدم قيامها بوضع خطط لإدارة مصايد الأسماك مقارنة بالمستويات المسجلة في عام 2011 والسنوات السابقة عليها. وأشارت نسبة اثنتان في المائة فقط من البلدان التي ردت على الاستبيان إلى أنها لا تملك أي خطط لإدارة مصايد الأسماك (الجدول 9). وبلغت نسبة الخطط القائمة/التي لا تزال قيد الصياغة لتنفيذها في المصايد الداخلية 91 في المائة، بينما بلغت معدلات تنفيذ خطط إدارة مصايد الأسماك البحرية 95 في المائة. ويرجح أن هذه النتائج تأثرت بانخفاض معدلات الردود على الاستبيان من البلدان الأعضاء في أفريقيا وآسيا، حيث أشارت التقارير إلى أن التخطيط الرسمي لإدارة مصايد الأسماك في الماضي كان ضعيفاً.

12 - وترتبط تدابير إدارة مصايد الأسماك البحرية الأكثر تطبيقاً بالاستجابة لمصالح وحقوق صغار الصيادين وكذلك طاقة الصيد (الجدول 10) التي ظلت حتى عام 2011 من بين أقل التدابير أهمية. وركزت أكثر التدابير شيوعاً في مصايد الأسماك الداخلية التي أشارت إليها التقارير على حماية الأنواع المهددة بالإنقراض واستخدام النقاط المرجعية المستهدفة المتعلقة بالأرصدة. وانصب الاهتمام على ضمان تناسب مستوى الصيد مع حالة الموارد السمكية باعتبار ذلك أقل التدابير استخداماً في خطط إدارة مصايد الأسماك البحرية والداخلية. ومن الجدير بالذكر أن مصالح صغار الصيادين سعدت باطراد من المرتبة الخامسة في عام 2005 لتحتل المرتبة الأولى هذا العام.

13 - وأشار 69 في المائة من الأعضاء إلى أنهم بدأوا في تنفيذ نهج النظم الإيكولوجية في مصايد الأسماك وحددت أغلبية هؤلاء الأعضاء أهدافاً إيكولوجية واجتماعية اقتصادية وأهدافاً تتعلق بالحوكمة، وحددت المسائل التي ستعالج من خلال إجراءات الإدارة (الجدول 11).

14 - وعلى غرار السنوات 2007، و2009، و2011، أشار أكثر من 50 في المائة من البلدان الأعضاء إلى أنها حددت نقاطاً مرجعية مستهدفة للأرصدة من أجل إدارة مصايد الأسماك (الجدول 12). وفي أغلب الحالات، حدث اقتراب من هذه النقاط المرجعية المستهدفة أو جرى تخطيها، وهو ما يدل على اتجاه ثابت في مصايد الأسماك الخاضعة للإدارة التي قاربت مرحلة الاستغلال الكامل (76 في المائة) أو الاستغلال المفرط (68 في المائة). وتشمل "المؤشرات" الأخرى التي يشجع استخدامها في إدارة الأرصدة السمكية مؤشرات المصيد وجهد الصيد والمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية (الجدول 13). وأشارت التقارير إلى أن أكثر الإجراءات التصحيحية شيوعاً هو تقييد جهد الصيد (94 في المائة) (الجدول 14) في حالات تجاوز النقاط المرجعية المستهدفة المتعلقة بالأرصدة.

عمليات الصيد

15 - دعيت البلدان الأعضاء إلى الإبلاغ عن آليات مراقبة عمليات الصيد داخل وخارج المياه الخاضعة لولايتها الوطنية (الجدولان 15 و16). وأشار 96 في المائة و78 في المائة من البلدان الأعضاء إلى أنها اتخذت خطوات لمراقبة عمليات الصيد داخل مناطقها الاقتصادية الخالصة وخارجها على التوالي. وعلى غرار ما كان عليه الحال منذ عام 2007 فقد أشارت التقارير إلى أن ترتيبات تعزيز الرصد والمراقبة والإشراف هي الإجراء الرئيسي المتخذ لضمان امتثال عمليات الصيد في المناطق الاقتصادية الخالصة لشروط التراخيص. ومن أكثر الآليات المستخدمة شيوعاً لمراقبة عمليات الصيد بفعالية خارج المناطق الاقتصادية الخالصة تطبيق نُظم الترخيص الإجباري إلى جانب استخدام نُظم السجلات وكتابة التقارير، وإنفاذ الامتثال، وتعزيز الرصد والمراقبة والإشراف.

16 - وأشار ثلاثة أرباع الأعضاء إلى وقوع حالات صيد عرضي وصيد مرتجع في مصايد الأسماك الرئيسية (الجدول 17). وذكر 53 في المائة من الأعضاء أن لديهم نظاماً رسمية لرصد المصيد العرضي والمصيد المرتجع، وأشار 47 في المائة إلى عدم إمكانية استمرار المصيد العرضي والمصيد المرتجع بنفس المستويات. ولم ينفذ سوى 38 في المائة من الأعضاء تدابير الإدارة للتقليل إلى أدنى حد من المصيد العرضي والمصيد المرتجع، وهي كلها تدابير تهدف أيضاً إلى حماية صغار الأسماك.

17 - وأبلغ 71 في المائة من الأعضاء عن تنفيذ جزئي أو كلي لنُظم رصد السفن، وتزعم 69 في المائة من البلدان الأعضاء الأخرى القيام بذلك في المستقبل (الجدول 18). ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أنه بالرغم من أن نسبة البلدان الأعضاء التي نفذت جزئياً أو كلياً نُظماً لرصد السفن لم تتغير تقريباً عن مستوياتها التي أشار إليها تقرير عام 2011 فقد تضاقت نسبة البلدان الأعضاء التي تعتمزم القيام بذلك.

18 - وأثيرت قضية السلامة في قطاع مصايد الأسماك في دورة لجنة مصايد الأسماك لعام 2011، حيث رحبت اللجنة بالتعاون الجاري بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية. وشجعت اللجنة على الاستمرار في ذلك التعاون. وعلاوة على ذلك، لم تؤيد اللجنة اقتراح تحويل التركيز عن المسائل المتصلة بالسلامة البحرية لسفن الصيد. ويتاح أيضاً في وثيقة مرجعية⁶ ملخص لأنشطة المنظمة التي تدعم تنفيذ المدونة فيما يتعلق بالسلامة البحرية في قطاع مصايد الأسماك.

19 - وفي سياق التعاون بين المنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة، تم الانتهاء من وضع معيار جديد لسلامة سفن الصيد الصغيرة تحت عنوان "توصيات بشأن سلامة سفن الصيد ذات السطح التي يقل طولها عن 12 متراً وسفن الصيد بدون سطح" ويجري نشره حالياً⁷. وعلاوة على ذلك تم الانتهاء أيضاً من وضع الخطوط

⁶ متاحة أيضاً في هذا الموقع: [HTTP://WWW.FAO.ORG/COFI/COFI2012/64143](http://www.fao.org/cofi/cofi2012/64143)

⁷ متاح أيضاً في هذا الموقع: <http://www.fao.org/cofi/cofi2012/64143>.

التوجيهية الجديدة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية لمساعدة السلطات المختصة في تنفيذ الصكوك الطوعية بشأن تصميم وتشبيد وتجهيز كل أنواع وأحجام سفن الصيد (الخطوط التوجيهية للتنفيذ). ويتاح نص "الخطوط التوجيهية للتنفيذ" بصيغته التي اعتمدها منظمة العمل الدولية، كوثيقة مرجعية⁸.

تنمية تربية الأحياء المائية

20 - ذكر في المائة من الأعضاء أن لديهم تنمية لتربية الأحياء المائية (الجدول 19). ويوجد لدى 44 في المائة، و36 في المائة، و40 في المائة من هؤلاء الأعضاء على التوالي سياسات مكتملة بدرجة كبيرة وتمكينية، وأطر قانونية ومؤسسية. وانتهت أغلبية سائر البلدان الأعضاء جزئياً من وضع تلك الأطر، ولم يتم بعضها بذلك أو وضعت أطراً غير كافية بدرجة كبيرة.

21 - وتشجع المدونة البلدان على إعداد وإتباع وتنفيذ مدونات لأفضل الممارسات والإجراءات فيما يتعلق تحديداً بإدخال الكائنات الحية ونقلها. وذكر 75 في المائة من البلدان الأعضاء أنها وضعت تلك الصكوك على المستوى الحكومي، بينما ذكر ما يقل بقليل عن 60 في المائة من البلدان الأعضاء أنها قامت بذلك على مستوى المنتجين (الجدول 20). وتعبّر هذه الأرقام عن زيادة مستمرة مقارنة بتقارير السنوات السابقة. وازدادت أيضاً مشاركة الموردين والمصنّعين في وضع تلك المدونات منذ صدور تقرير عام 2011 (32 في المائة لكل منهما).

22 - وتشجع المدونة البلدان الأعضاء على أن تجري بانتظام تقييمات بيئية لعمليات تربية الأحياء المائية، وأن ترصد تلك العمليات، وتقلل إلى أدنى حد من التأثيرات الضارة الناجمة عن الأنواع الدخيلة. وذكر أكثر من ثلاثة أرباع البلدان الأعضاء أنها شاركت بدور نشط في تنفيذ تلك الآليات (الجدول 21). ومع ذلك فقد أشارت معظم تلك البلدان الأعضاء إلى الحاجة إلى تحسينات، وذكر بعضها أن الآليات المستخدمة فعالة بدرجة كبيرة (الجدول 22). وحددت البلدان الأعضاء أيضاً احتياجات تحسين تنفيذ تلك الآليات من أجل زيادة فعاليتها (الجدول 23).

23 - ويجري تشجيع البلدان الأعضاء على تعزيز الممارسات الرشيدة لتربية الأحياء المائية دعماً للمجتمعات المحلية الريفية، ومنظمات المنتجين، ومستزعي الأسماك. وأشار 91 في المائة من البلدان الأعضاء إلى أنها اتخذت خطوات في هذا الاتجاه (الجدول 24).

⁸ متاحة أيضاً في هذا العنوان: <http://www.fao.org/cofi/cofi2012/64143>

دمج مصايد الأسماك في إدارة المناطق الساحلية⁹

24 - توجد سياسات مكتملة وتمكينية بدرجة كبيرة وأطر قانونية ومؤسسية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (الجدول 25) على التوالي لدى 40 في المائة، و31 في المائة، و26 في المائة فقط من 95 في المائة من البلدان الأعضاء التي ذكرت أن لديها سواحل. وذكر نحو نصف البلدان الأعضاء الأخرى أنها انتهت جزئياً من وضع أطرها، وأما سائر البلدان الأعضاء فلم تقم بوضع أي أطر أو وضعت أطراً غير كافية بدرجة كبيرة.

25 - وتغيّرت الاتجاهات المتضاربة داخل قطاع مصايد الأسماك وفيما بين هذا القطاع وغيره من القطاعات العاملة في المناطق الساحلية تُغيّراً ضئيلاً على امتداد السنوات العشر الأخيرة. وظلت النزاعات داخل قطاع مصايد الأسماك هي الأبرز، وتعلقت أهم النزاعات بمعدات الصيد في المياه الساحلية، وتليها النزاعات بين مصايد الأسماك الساحلية والصناعية (الجدول 26). ويوجد لدى 73 في المائة من البلدان المعنية آليات لتسوية النزاعات المتعلقة بمسائل معدات الصيد، ويوجد لدى 66 في المائة منها آليات لتسوية النزاعات بين مصايد الأسماك الساحلية والصناعية. ويوجد لدى ما لا يقل عن نصف البلدان آليات لمعالجة النزاعات الأخرى.

ممارسات ما بعد الصيد والتجارة

26 - أشار 77 في المائة من البلدان الأعضاء إلى أن لديها نظاماً مكتملاً بدرجة كبيرة وتمكينية وفعالة لضمان سلامة الأغذية وجودتها بالنسبة للأسماك ومنتجات مصايد الأسماك (الجدول 27) بينما يوجد لدى سائر البلدان الأعضاء نظام قائم جزئياً. وتحسّن التقدم المحرز في هذا الميدان باطراد منذ عام 2001 عندما لم يكن يوجد نظام فعال سوى في 58 في المائة من البلدان.

27 - وأشارت كل البلدان الأعضاء إلى أنها تعاني مشكلة خسائر ما بعد الحصاد، واتخذت كل البلدان تقريباً تدابير للحد من تلك الخسائر (الجدول 28). وشملت التدابير الرئيسية الخمسة سنّ لوائح تنظيمية لسلامة الأغذية، وإنشاء أجهزة تنظيمية، وتعزيز الرصد والمراقبة وعمليات التفتيش، وتوفير وتحسين البنية الأساسية، وتشجيع استخدام المنتجات الثانوية.

28 - وأشار كل بلد من البلدان الأعضاء إلى أن مشاكل المصيد العرضي موجودة في مصايدها، ونفّذ ما يقرب من 90 في المائة من البلدان الأعضاء تدابير لتحسين استخدام المصيد العرضي في تجهيز الأسماك وتوزيعها وتسويقها (الجدول 29)، وهي نسبة تزيد على المستويات المسجلة في تقارير السنوات السابقة.

⁹ المسائل المدرجة تحت هذا العنوان هي الوحيدة التي ردت عليها البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بصفتها الذاتية.

29 - وفي حين كانت غالبية الجهات المجهّزة في وضع يسمح لها بتتبع منشأ منتجات مصايد الأسماك التي تشتريها (82 في المائة) فإن 35 في المائة من المستهلكين تمكنوا من القيام بذلك (الجدول 30). وأشارت تلك النتائج إلى الوضع الراهن في الفئة السابقة وإلى تحسن عن المستويات التي أشار إليها تقرير عام 2011 في الفئة الأخيرة لتصل بذلك إلى المستويات التي أشارت إليها تقارير السنتين 2003 و2005.

30 - وذكرت جميع البلدان الأعضاء التي قدّمت تقاريرها أن تجهيز الموارد السمكية المصيدة بشكل غير قانوني والتجارة فيها يمثل مشكلة بالنسبة لكل منها، واتخذ 90 في المائة من تلك البلدان تدابير لمعالجة هذه المسألة (الجدول 31).

بحوث مصايد الأسماك

31 - ذكر الأعضاء أنهم حصلوا على تقديرات موثوقة بشأن حالة ما مجموعه 1 220 من الأرصدة المستغلة في مصايد الوطنيات، ويعادل ذلك ما يتراوح بين 31 و40 في المائة من الأرصدة الوطنية الرئيسية (الجدول 32). وأشار 77 في المائة من البلدان الأعضاء إلى أنها جمعت إحصاءات عن المصايد وجهد الصيد في الوقت المناسب وبطريقة كاملة ويعوّل عليها. على أن 62 في المائة فقط من البلدان الأعضاء أشارت إلى وجود ما يكفي من الموظفين المؤهلين لإنتاج بيانات تدعم الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك (الجدول 33). وتعكس هاتان النتيجتان بدقة أرقام تقرير 2009 و2011. والمجالات المواضيعية الأكثر احتياجاً إلى أعداد إضافية من الموظفين المؤهلين هي بيولوجيا الأسماك وتقييم الأرصدة إلى جانب إحصاءات مصايد الأسماك وجمع العينات (الجدول 34).

32 - ومن أبرز مصادر البيانات التي استخدمتها البلدان الأعضاء لصياغة خطط إدارة مصايد الأسماك هي مسح أخذ العينات في مواقع الموائى/تفريغ المصيد (91 في المائة)، وعمليات جمع البيانات الدورية (87 في المائة)، والبيانات التاريخية (77 في المائة)، والإحصاءات المتعلقة بالتجهيز والأسواق والتجارة (75 في المائة)، ومسوح سفن البحوث (68 في المائة) (الجدول 35).

33 - وأبلغ 93 في المائة من البلدان الأعضاء إلى أن ما يضعف تدابير الإدارة هو ثغرات البيانات، لا سيما ما يتعلق منها بحالة الأرصدة (45 في المائة) وبيانات النظم الإيكولوجية (45 في المائة) وبيانات جهد الصيد (43 في المائة) وكذلك البيانات المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وبيانات الرصد والمراقبة والإشراف (40 في المائة) (الجدول 36).

34 - وانخفضت نسبة البلدان الأعضاء التي ذكرت أنها ترصد روتينياً حالة البيئية البحرية من 66 في المائة هذا العام (مقابل 78 في المائة في عام 2011). وتركز أكثر برامج الرصد الروتيني شيوياً على البارامترات الساحلية والموائى الساحلية والبحرية (الجدول 37).

35 - وطُلب للمرة الأولى من الدول الأعضاء أن تُبلغ عن البحوث والبرامج التي تتناول أثر تغيُّر المناخ على مصايد الأسماك. وأشار 66 في المائة من البلدان الأعضاء إلى إجراء بحوث رسمية لتقييم أثر تغيُّر المناخ على المصايد والتنبؤ به، ونفذ 69 في المائة من تلك البلدان برامج رسمية للحد من الآثار الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة وبناء القدرة على مواجهة تلك الآثار (الجدول 38).

خطط العمل الدولية

36 - ذكر 64 في المائة من الأعضاء أنهم وضعوا خطط عمل وطنية بشأن طاقة الصيد وبدأوا في تنفيذها. وعلاوة على ذلك فقد أعلن 50 في المائة من الأعضاء أنهم شرعوا في إجراء تقييم أولي لطاقة الصيد، وتم الانتهاء من 18 في المائة من تلك التقييمات، وبدأ تنفيذ تدابير الإدارة لتعديل طاقة الصيد في 16 في المائة من تلك البلدان (الجدول 39). وأشار نصف البلدان التي لم تكن قد بدأت بعد في إجراء تقييم أولي إلى أن لديها خططاً ستبدأ في تنفيذها. ويبين الجدول 40 أهم أساليب قياس طاقة الصيد.

37 - وفيما يتعلق بقياس طاقة الصيد في أعالي البحار، أعلن 71 في المائة من البلدان الأعضاء أنها ترفع أعلامها على سُنن الصيد و/أو تأذن لها بالعمل في أعالي البحار، ويقدم 74 في المائة من تلك البلدان سجلاً بتلك السفن إلى المنظمة (الجدول 41). وأشار 71 في المائة من البلدان الأعضاء التي لا تقدم حالياً هذا السجل إلى المنظمة أنها تعتزم القيام بذلك في المستقبل.

38 - وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى الحيلولة دون استمرار تراكم الطاقة المفرطة، ذكرت كل البلدان الأعضاء تقريباً (96 في المائة) التي أعلنت أنها تعترف بمشكلة الطاقة المفرطة (64 في المائة) عن اتخاذ خطوات لمعالجة هذه المسألة. وارتبطت الخطوات المتخذة الأكثر شيوعاً بتجميد عدد السفن أو التراخيص وإجراء رصد وبحث لطاقة الصيد (الجدول 42). وعلاوة على ذلك، اتخذ ما يقرب من 90 في المائة من البلدان التي تعترف بمشكلة طاقة الصيد المفرطة خطوات نحو تقليص تلك المشكلة (الجدول 43).

39 - وكما لوحظ في تقرير عام 2011، يبدو مرة أخرى من ردود هذا العام أن البلدان الأعضاء تولي عموماً أهمية متزايدة لتقييمات خطة العمل الدولية لصيانة وإدارة أسماك القرش. وذكر 68 في المائة من البلدان الأعضاء التي قدّمت تقاريرها أن صيد أسماك القرش في مصايدها يتم كهدف أو كمصيد عرضي (الجدول 45). وأجرى بالفعل 60 في المائة من البلدان الأعضاء التي قدّمت تقاريرها تقييماً لأرصدة أسماك القرش، وخلصت جميعاً إلى الحاجة إلى خطط عمل وطنية لصيانة وإدارة أسماك القرش، وذكر 83 في المائة أن لديها بالفعل خطة عمل وطنية لصيانة وإدارة أسماك القرش، بينما أشارت بقية البلدان إلى أنها تعتزم وضع خطة وطنية في المستقبل. ومن بين البلدان التي لم تقم بإجراء تقييمات، أشارت نسبة 83 في المائة إلى أنها تعتزم القيام بذلك.

40 - ومثلما في حالة اسماك القرش، من الواضح أن البلدان الأعضاء تولي أيضاً أهمية لتقييم أثر مصايد الأسماك على الطيور البحرية. وأعلن 83 في المائة من البلدان التي قُدمت تقاريرها أن الصيد بالخيوط الطويلة والصيد بالجر و/أو الصيد بالشباك الخيشومية يجري في المياه الخاضعة لولايتها، وأجرى بالفعل 80 في المائة من البلدان الأعضاء تقييماً للأثر وخلصت جميعاً إلى الحاجة إلى خطط عمل وطنية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة، وأشار 66 في المائة إلى أن لديها بالفعل خططاً وطنية، بينما ذكرت بقية البلدان أنها تعتزم وضع خطة في المستقبل (الجدول 46). وأشار 70 في المائة من البلدان التي لم تقم حتى الآن بإجراء تقييم إلى أنها تزمع القيام بذلك. وببين الجدولان 47 و48 على التوالي تدابير التخفيف المستخدمة في مصايد الخيوط الطويلة (67 في المائة من الأعضاء المعنيين) ومصايد الجر و/أو الشباك الخيشومية (55 في المائة من الأعضاء المعنيين).

وعلى غرار السنوات السابقة، أشار معظم الأعضاء (86 في المائة) إلى أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يمثل مشكلة (الجدول 49). ومن بين تلك البلدان، أشار 58 في المائة إلى أنها قامت بصياغة خطة عمل وطنية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، وبدأ 77 في المائة من تلك البلدان في تنفيذ تلك الخطط رسمياً. وأعلن 93 في المائة من البلدان التي لم تقم حتى الآن بصياغة خطط وطنية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه أنها تعتزم القيام بذلك. ويبدو جلياً أن البلدان الأعضاء ملتزمة بمعالجة مسألة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، حيث قام ما يقرب من 90 في المائة من تلك البلدان باتخاذ تدابير لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الجدول 50).

41 - وعلى غرار ما جاء في تقرير عام 2011، ذكر 72 في المائة من الأعضاء أنهم على علم باستراتيجية المنظمة لتحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها (الجدول 51). ومع ذلك فقد أشار 55 في المائة فقط من الأعضاء إلى أنهم ينفذون خططاً وبرامج تتعلق بتلك الاستراتيجية، وهي جميعاً تشمل مكونات تتعلق بأنشطة لتحسين جميع البيانات، ويشمل 94 في المائة منها أنشطة لتحسين تحليل البيانات، ويشمل 82 في المائة أنشطة لتحسين نشر البيانات.

42 - وذكر 63 في المائة من الأعضاء أنهم على علم باستراتيجية المنظمة لتحسين المعلومات عن حالة تربية الأحياء المائية واتجاهاتها، أي بزيادة نسبتها 13 في المائة عن المستويات التي أشار إليها تقرير عام 2011 (الجدول 52). وأعلن 60 في المائة من الأعضاء أنهم ينفذون خططاً وبرامج متعلقة بالاستراتيجية من خلال أنشطة لتحسين جمع البيانات، وتحسين تحليل البيانات ونشرها حسب ترتيب الأهمية.

43 - وأشار 64 في المائة من الأعضاء إلى أنهم صدقوا على اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصد السمكية لعام 1995 أو قبلوا به أو انضموا إليه، بينما أشار 59 في المائة إلى أنهم فعلوا نفس الشيء بالنسبة لاتفاقية الامتثال التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة عام 1993 (الجدول 53). وفيما يتعلق باتفاق تدابير دولة الميناء لعام 2009، يبدو واضحاً أن مسألة التصديق على هذا الاتفاق أو الانضمام إليه أو قبوله قد أسبى فهما من جانب العديد من البلدان الأعضاء الذين

ردوا على الاستبيان¹⁰. ولذلك فإن النتيجة ذات الصلة المبيّنة في الجدول 53 غير صحيحة. على أنه من الأمور الإيجابية ملاحظة أن 35 في المائة من الأعضاء قد أعربوا عن نيتهم في أن يصبحوا أطرافاً في اتفاق تدابير دولة الميناء.

المعوقات والحلول المقترحة

44 - ذكر 91 في المائة من الأعضاء الذين ردوا على الاستبيان أنهم واجهوا بعض المعوقات في تنفيذ المدونة، وظلت الاتجاهات العامة في المعوقات والحلول المحددة لتنفيذ المدونة متشابهة (الجدولان 54 و55). وارتبطت أكبر المعوقات بعدم كفاية موارد الميزانية (46 في المائة) والموارد البشرية (42 في المائة) والافتقار إلى الوعي والمعلومات بشأن المدونة (37 في المائة) وعدم كفاية البحوث العلمية وإمكانية الوصول إلى الإحصاءات والمعلومات (34 في المائة). وجاء في صدارة قائمة الحلول المقترحة من الأعضاء أنشطة التدريب والتوعية (54 في المائة) والوصول إلى المزيد من موارد الميزانية (44 في المائة) وتحسين الهياكل المؤسسية والتعاون (42 في المائة) والحصول على المزيد من الموارد البشرية (32 في المائة) وتحسين البحوث والإحصاءات والوصول إلى المعلومات (32 في المائة).

45 - ويبين الجدول 56 أن كل منشور فني مرتبط بالمدونة متاح فيما لا يقل عن 50 في المائة من إدارات مصايد الأسماك في البلدان المعنية ويتاح بعضها في أكثر من 80 في المائة منها.

الاستنتاجات الرئيسية

46 - أشار معظم الأعضاء إلى أن تشريعات مصايد الأسماك الوطنية تتفق كلياً أو جزئياً مع المدونة، وذكر نحو ثلثيهم أنهم بدأوا في تنفيذ نهج النظم الإيكولوجية في مصايد الأسماك. ومع ذلك فقد تم الاقتراب من النقاط المرجعية المستهدفة الخاصة بالأرصدة أو حدث تجاوز لها في أغلبية الحالات، وهو ما يدل على اتجاه ثابت في مصايد الأسماك التي تخضع للإدارة سواءً المصايد التي قاربت الاستغلال الكامل أو التي وصلت إلى مرحلة الاستغلال المفرط. وأشار ثلاثة أرباع الأعضاء إلى وقوع حالات مصيد عرضي ومصيد مرتجع في مصايد الأسماك الرئيسية، ولا توجد نظم رسمية للرصد إلا لدى نصفهم، بل إن عدد من ينفذون تدابير الإدارة للتقليل إلى أدنى حد من المصيد العرضي والمرتجع أقل من ذلك.

47 - وأشارت كل البلدان الأعضاء تقريباً إلى أن لديها تنمية لتربية الأحياء المائية، ولكن أقل من نصف تلك البلدان لديها سياسات مكتملة بدرجة كبيرة وتمكينية، وأطر قانونية ومؤسسية، ولا يختلف ذلك عن حالة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البلدان الساحلية.

¹⁰ قام كل من الاتحاد الأوروبي وميانمار والنرويج وسري لانكا بالتصديق على الاتفاق أو الانضمام إليه أو قبوله.

48 - ولا تزال عمليات الرصد والمراقبة والإشراف تمثل أولوية للأعضاء، واتخذ العديد منهم خطوات لمراقبة عمليات مصايد الأسماك، وبخاصة العمليات التي تقع داخل مناطقهم الاقتصادية الخالصة. ووضع ما يقرب من ثلاثة أرباع الأعضاء نُظماً لرصد السفن جزئياً أو كلياً.

49 - ويوجد لدى أكثر من ثلاثة أرباع الأعضاء نُظم فعالة مكتملة بدرجة كبيرة وتمكينية لضمان سلامة الأغذية وجودتها بالنسبة للأسماك ومنتجات مصايد الأسماك في بلدانهم، بينما يوجد لدى سائر الأعضاء نُظم قائمة جزئياً. وبالرغم من أن كل الأعضاء ذكروا أن خسائر ما بعد الصيد تمثل مشكلة فقد اتخذ كل الأعضاء تقريباً خطوات للحد من تلك الخسائر.

50 - وبينما ذكر معظم الأعضاء أن تدابير الإدارة تقوضها ثغرات البيانات فقد لوحظ انخفاض في نسبة البلدان التي ترصد دورياً حالة البيئة البحرية. ومن الناحية الأخرى، من المثير للاهتمام ملاحظة أن ثلثي الأعضاء أشاروا إلى إجراء بحوث رسمية لتقييم أثر تغير المناخ على مصايد الأسماك والتنبؤ به، حيث تنفذ أغلبية تلك البلدان برامج رسمية للتخفيف من الآثار الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة وبناء القدرة على مواجهة تلك الآثار.

51 - وكما لوحظ في السنوات السابقة فقد قام العديد من الأعضاء بوضع خطط عمل وطنية بشأن طاقة الصيد وبدأوا في تنفيذها ولديهم نُظم لرفع أعلامهم على سفن الصيد و/أو ترخيص تلك السفن بالعمل في أعالي البحار. ويجري تقريباً في كل البلدان التي تعترف بمشكلة الطاقة المفرطة اتخاذ خطوات نحو معالجة تلك المسألة. ويولي الأعضاء أهمية متزايدة للتقييمات المتصلة بخطة العمل الدولية لصيانة وإدارة أسماك القرش وخطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة. وعلاوة على ذلك، ينفذ ما يقرب من نصف الأعضاء خطط عمل وطنية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. ويزداد الوعي باستراتيجية المنظمة لتحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها واستراتيجية تحسين المعلومات عن حالة تربية الأحياء المائية واتجاهاتها.

أنشطة أجهزة المصايد الإقليمية والمنظمات غير الحكومية

أجهزة المصايد الإقليمية

52 - قام خمسة عشرة جهازاً من أجهزة المصايد الإقليمية¹¹ بالرد على الاستبيان المتعلق بتنفيذ المدونة والصكوك ذات الصلة التي ورعتها الأمانة. وأشارت كل هذه الأجهزة الإقليمية إلى أن خطط إدارة مصايد الأسماك البحرية تشمل تدابير للسماح بإعادة تكوين الأرصدة المستنفدة، وذكر معظمها أن تدابير الإدارة تتناول حماية الأنواع المهددة بالانقراض، وتعالج مسألة انتقائية معدات الصيد، وتشمل حظر أساليب وممارسات الصيد التدميرية. وذكر أيضاً ما لا يقل عن ثلاثة أرباع تلك الأجهزة الإقليمية أنها اتخذت تدابير للإدارة من أجل ضمان تناسب مستوى الصيد مع حالة موارد مصايد الأسماك، وأن التدابير الأخرى تعالج التنوع البيولوجي للموائل والنظم الإيكولوجية المائية (بما في ذلك تحديد الموائل السمكية الأساسية)، وتستجيب لمصالح صغار الصيادين، وتتيح مشاركة أصحاب المصلحة في تحديد قرارات الإدارة، بينما أشار نحو 50 في المائة من أجهزة المصايد الإقليمية إلى أن خطط الإدارة و/أو تدابيرها تعالج مسألة طاقة الصيد. وفيما يتعلق بخطط إدارة المصايد الداخلية، أشارت الردود إلى أن تدابير الإدارة والعناصر الأخرى التي سبقت الإشارة إليها تنطبق هي الأخرى بدرجة كبيرة على المصايد الداخلية حسب الاقتضاء.

53 - وأشار ثلثا أجهزة المصايد الإقليمية (وهو ما يمثل تحسناً كبيراً على ما جاء في تقرير عام 2011) إلى أن النقاط المرجعية المستهدفة المتعلقة بالأرصدة تستخدم في عمليات الإدارة، ومع ذلك فقد ذكرت معظم أجهزة المصايد الإقليمية أن النقاط المرجعية المحددة قد تم تجاوزها أو الاقتراب منها. وتصحيحاً لهذا الوضع قامت أجهزة المصايد الإقليمية المعنية بوضع برامج محددة للإدارة، بما في ذلك برامج تركز تحديداً على الصيد القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والرصد والمراقبة والإشراف، وخطط إعادة تكوين الأرصدة السمكية. وأشارت أجهزة المصايد الإقليمية، باستثناء جهاز واحد فقط، إلى تطبيق النهج التحوطي على إدارة موارد مصايد الأسماك في مجالات اختصاصها من خلال مختلف الترتيبات الإقليمية (مثل الاتفاقات والخطط والخطوط التوجيهية والقرارات وخطط العمل) والإجراءات المحددة.

54 - وأجاب 12 جهازاً من أجهزة المصايد الإقليمية بأنه قد تم اتخاذ التدابير الكفيلة بعدم القيام إلا بعمليات الصيد التي تتسق مع تدابير الإدارة في مجالات اختصاصها، وأشار 11 جهازاً من أجهزة المصايد الإقليمية إلى الأخذ بنظم رصد السفن. وبالإضافة إلى ذلك فقد ذكر 12 جهازاً إقليمياً أنه قد اتخذ تدابير خلال السنتين الماضيتين لتقييد أو

¹¹ هيئة صيانة الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي، والهيئة الدولية لصيانة التونة زرقاء الزعانف، والهيئة الفنية المشتركة للبحرية، ووكالة مصايد أسماك منتدى المحيط الهادي، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، وهيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، والهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي، والهيئة الدولية لسماك الهلبوت في المحيط الهادي، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب الأطلسي، ومنظمة صيانة أسماك السلمون في شمال الأطلسي، وهيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي، والهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، ومنظمة مصايد أسماك جنوب شرق الأطلسي، وهيئة مصايد أسماك جنوب غرب المحيط الهندي، وهيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي.

تعزير التدابير القائمة بشأن المصيد العرضي والمصيد المرتجع في مصايد الأسماك وبالتالي دفع مسيرة التقدم نحو معالجة هذه المسألة خلال السنوات الأخيرة.

55 - ولم يهتم بتنمية تربية الأحياء المائية سوى خمسة من أجهزة المصايد الإقليمية التي ردت على الاستبيان. وأكد اثنان فقط من هذه الأجهزة أنهما يجريان تقييماً للأثر البيئي لعمليات تربية الأحياء المائية، ويرصدان تلك العمليات ويسعيان إلى التقليل إلى أدنى حد من التأثيرات الضارة لإدخال أنواع غير محلية أو استخدام أرصدة محوّرة وراثياً.

56 - وأشارت كل أجهزة المصايد الإقليمية تقريباً (ثلاثة عشر) إلى أنها قد حصلت على تقديرات موثوقة لحالة الأرصدة الأكثر أهمية خلال السنوات الثلاث الأخيرة أو أنها في صدد الحصول على تلك التقديرات، وذكرت كل أجهزة المصايد الإقليمية أنها تستخدم بيانات المصيد وجهد الصيد التي تحصل عليها من مصايد الأسماك التجارية لوضع خطط إدارة مصايد الأسماك وتطبيق تدابير الإدارة.

57 - وأشارت التقارير أيضاً إلى الجهود المبذولة للمساعدة في تنفيذ خطط العمل الدولية. وأشار 12 جهازاً من أجهزة المصايد الإقليمية إلى مساهمته أو مساهمة أعضائه في تنفيذ خطة العمل الدولية لصيانة وإدارة أسماك القرش. وذكرت كل أجهزة المصايد الإقليمية التي ردت على الاستبيان أنها ساهمت هي أو أعضاؤها كل على حدة في تنفيذ خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. وفيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها، أعلن 12 جهازاً من أجهزة المصايد الإقليمية عن وضع آليات لتنفيذ الاستراتيجية.

58 - وقدمت 9 أجهزة من أجهزة المصايد الإقليمية ملاحظات إضافية تتعلق بتنفيذ المدونة. ومن بين ما ذكرته من الأولويات ذات الصلة تعزير برامج ومعايير جمع البيانات عن مصايد الأسماك، وإعداد برامج للإدارة بما يتفق مع المبادئ المحددة في المدونة، إلى جانب اتخاذ تدابير محددة، مثل تدابير دولة الميناء وإجراءات إعادة الشحن. وعلاوة على ذلك وبالنظر إلى التطورات الدولية التي شهدتها السنوات الأخيرة، وفي ضوء استعراضات الأداء، يجري اتخاذ بعض الإجراءات من جانب أجهزة المصايد الإقليمية لتحديث أو تعديل اتفاقيتها والأخذ بنهج جديدة في صون مصايد الأسماك وإدارتها.

المنظمات غير الحكومية

59 - جاء عدد الردود على استبيان المنظمات غير الحكومية بشأن تنفيذ المدونة مخيباً للآمال بدرجة كبيرة حيث لم يتم باستيفاء الاستبيان سوى أربع منظمات غير حكومية¹². على أن تلك المنظمات غير الحكومية قيّمت الأهداف

¹² مجموعة شركات صيد الأسماك في البلدان الثالثة، والتجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك، ومجلس التوجيه البحري، ومنظمة النهوض بمصايد أسماك التونة الرشيدة.

المحددة في المادة 2 من المدونة فيما يتعلق بمدى اتصالها بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة. وبالرغم مما حددته المنظمات غير الحكومية من معوقات رئيسية أمام تنفيذ المدونة، بما في ذلك الافتقار إلى الوعي بالمدونة وعدم وجود خطوط توجيهية وعدم توفر الموارد المالية والفنية، فقد أشارت جميعاً إلى عدد من الأنشطة التي حققت نجاحاً كبيراً، بما فيها جهود زيادة الوعي والتعاون مع البلدان في التصدي للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والعمل مع المجتمع المدني لزيادة الاعتراف بحقوق الوصول إلى موارد مصايد الأسماك. وأشارت منظمات غير حكومتان إلى جهودهما في المساعدة على تنفيذ خطط العمل الدولية واستراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها.

60 - وأعربت المنظمات غير الحكومية في ملاحظاتها الختامية عن دعمها العام لتنفيذ المدونة وطرحت بعض الاقتراحات الجديرة بالاهتمام. وترى المنظمات غير الحكومية أن إضافة عناصر جديدة إلى المدونة، مثل النهج القائم على حقوق الإنسان في تنمية مصايد الأسماك وإدارتها، سيزيد من فعالية المدونة.

برنامج الشراكات العالمية بشأن الصيد الرشيد (فيشكود)

61 - عمل برنامج فيش كود، الذي أنشئ بناءً على طلب البلدان الأعضاء لتلبية الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية، على امتداد السنوات الخمس عشرة الأخيرة دعماً لأنشطة تيسير تنفيذ المدونة والصكوك ذات الصلة بمصايد الأسماك. وفي إطار استجابة إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لتخفيض مخصصات الميزانية وما نجم عن ذلك من تقليص في الموارد من غير الموظفين لفترة السنتين، تقلصت بدرجة كبيرة أنشطة برنامج فيش كود وباتت تركز أساساً على برنامج المناطق غير الخاضعة للولاية الوطنية الذي يدعمه مرفق البيئة العالمية. ونتيجة لذلك فقد جرى إسناد جانب كبير من المسؤولية المباشرة عن أنشطة ومشروعات تعبئة الموارد التي ينفذها برنامج فيش كود إلى الشعبتين اللتين تتألف منهما إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

الاستبيان الإلكتروني وقاعدة البيانات

62 - بالرغم من أن إجراءات تقديم الردود باستخدام الاستبيان الإلكتروني قد أثبتت أنها مرضية بشكل عام، من المهم تسليط الضوء على ما واجهه عدد من الأعضاء من صعوبات شتى، معظمها تقنية بطبيعتها، في استيفاء الاستبيان الإلكتروني. وفي هذا الصدد، ينبغي النظر في إنشاء منصة تكنولوجية معلومات بديلة وأنسب للنسخ المقبلة من الاستبيان من أجل ضمان فعاليته واستقراره وسهولة استخدامه.

63 - وفي ضوء ما سبق، ترى الأمانة أن الخيار المفضل هو تطوير نظام للاستبيانات الإلكترونية مزوّد بخصائص التسجيل الآمن للمستعملين. ويمكن بذلك تلافي المشاكل المتصلة بتوافق البرامج الحاسوبية، وستحسّن كثيراً كفاءة أداة الإبلاغ. وعلاوة على ذلك ستخزّن الردود المقدّمة مباشرة في قاعدة بيانات تعالج فيها تلقائياً البيانات والمعلومات؛

وسيكون من المفيد أيضاً إعداد قاعدة بيانات من هذا القبيل لتحليل الاتجاهات السنوية. وبالنظر إلى أن وسائل الاتصال بالإنترنت قد تكون محدودة في بعض البلدان الأعضاء، يمكن أيضاً تطوير نسخة من الاستبيان تكون منفصلة عن شبكة الإنترنت.

64 - ومن المقترح أيضاً تنقيح محتوى استبيانات أجهزة المصايد الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وتحويلها إلى شكل إلكتروني لتيسير استيفائها وتحليلها إحصائياً.